



لا غياب و4 اعتذارات

لم تسجل جلسة الشورى غياب أي من أعضاء المجلس، فيما سجلت اعتذار 4 أعضاء وهم جواد بوحسين وعادل المعاودة ومحمد علي حسن لسفرهم خارج البلاد، والعضو عبدالعزيز العجمان لظروف صحية.

تغطية الجلسة: سيدعلي المحافظة
تصوير: خليل إبراهيم

21 يناير 2019
15 جمادى الأولى 1440

الجلسة
الشورى

تخصيص نصف سواحل الجزر الاستثمارية للعامة... دستوري

السواحل في البحرين متوافرة وينقصها الخدمات



"غاندي" صيف شرف "الشورى"

عاد مشروع تخصيص 50% من سواحل الجزر الاستثمارية كسواحل عامة لمطبخ لجنة المرافق الشورية، بعد نقاش مستفيض تضاربت فيه آراء الأعضاء بين من يرى أن المشروع متوافق مع توجهات الدولة، وبين من يرى فيه تعديلاً على الملكية الخاصة.

وقبل التصويت، قال رئيس المجلس علي الصالح إن مداخلات الأعضاء أزلت شبهة عدم دستورية المشروع، وكشفت عن إمكانية توافقه مع المخطط الهيكلي الاستراتيجي 2030، ما يرجح احتمال وجود تقبل حكومي لهذه الفكرة وإمكانية التوصل معها إلى رؤية توافقية.

واعتبر الشوري رضا منفردى أنه من غير المنصف في حق المستثمر اقتراح هذا المشروع، وذلك أن المستثمر يتحمل تكاليف باهظة، خصوصاً في ظل توفر الكثير من الأماكن الترفيهية العامة في البحرين.

ورأت الشورية دلالات الزيادة أن الواجهات البحرية في البحرين أصبحت متوافرة

ومتاحة، إلا أن ما ينقصها فقط هو توفير الخدمات بها، وذلك عبر التعاون مع القطاع الخاص لتأهيلها نظراً للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وذكر الشوري علي العرادي أن نص التعديل التشريعي لا يوجد به ما يخالف الدستور أو يمثل تعديلاً على الملكية الخاصة، وفي أي دولة من العالم هناك اشتراطات للاستثمار، وكل دول العالم لا تملك السواحل أو تؤجرها إلا وفق اشتراطات واضحة.

ولفت إلى أن هذا التعديل التشريعي جاء متوافقاً مع المخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين 2030، وأن المشروع يتحدث عن المشاريع

المستقبلية وليست الحالية. واعتبر الشوري فؤاد الحاجي أن هذا التعديل التشريعي طارد للاستثمار، مع تحفظ اللجنة أساساً على إقامة المزيد من الجزر التي سيكون لها انعكاساتها السلبية على البيئة والمخزون الغذائي. وتساءل حول ما إذا كان من الإنصاف أن تتاح سواحل هذه الجزر للعامة في الوقت الذي ينفق فيه القاطنون فيها مبالغ طائلة بحثاً عن الخصوصية.

البحرين تعاني من نقص شديد في سكن العمال

آلاف من الشقق مؤجرة دون عقود



منفردى وفخرو والبحارنة

استعادت لجنة المرافق العامة الشورية تعديلاً تشريعياً على قانون الإيجار يمنع تسجيل عقود الإيجار التي يكون محلها عقارات سكنية لغير غرض السكن العائلي، دون موافقة البلدية والأمانة المختصة.

وقبل التصويت، دعت الشورية دلال الزايد إلى عرض المشروع بقانون بشأن الإجراءات على وزارة العدل وإرجاعه للجنة لدراسته ومناقشته مع الوزارة.

وطالب الشوري جمال فخرو من الحكومة توضيح أسباب تضارب رأيه حول المشروع والملاحظات التي أوردتها عليه.

وقال الشوري فؤاد الحاجي إن المشروع ورد من مجلس النواب، والهدف منه هو حفظ كيان الأسرة ووضع الضوابط المهمة للسكن في المناطق المأهولة بالسكان.

وأضاف أنه اللجنة اقتضت على أخذ الملاحظات من الجهات المعنية بالأمر

والمتمثلة في وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، وأن وزارة العدل والشؤون الإسلامية ليست جهة ذات اختصاص.

وذكر الشوري أحمد الحداد أن هناك آلاف من الشقق المؤجرة من دون عقود، وعليه ينبغي على وزارة الكهرباء والماء الأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر فيما يتعلق برفع تعرفة الكهرباء.

ورأى الشوري علي العرادي أن الهدف من التعديل التشريعي هو معالجة مشكلتي التأجير بالباطن والسكن الجماعي للعمال، وما لم يتحقق هذا الهدف فينبغي إعادته للجنة.

وعلمت الشورية منى المؤيد أن مملكة

البحرين تعاني من النقص الشديد في سكن العمال. قال رئيس المجلس علي الصالح: جميلة سلمان أرادت "تفكتنا" من "عائلة" النقاش وطلبت سحب الموضوع، ولكن حتى نتفادي مشكلة سحب المواضيع في المرات القادمة، ينبغي الاهتمام بدراسة المواضيع بشكل مستفيض، ويتم أخذ الملاحظات من جميع الجهات ذات العلاقة.



طلب اعتذار عن حضور اجتماعات لجان المجلس
نانسي إبلي حضورى لسفر خارج البلاد في مهمة رسمية



الاهتمام بصعوبات التعلم يعود لـ "خدمات الشورى"

175 مدرسة تخصص برامج لذوي الاحتياجات الخاصة

استعادت لجنة الخدمات الشورية تعديلاً تشريعياً يقضي بإضافة مصطلح "ذوي صعوبات التعلم" إلى مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة بقانون التعليم. وقبل التصويت، دعت الشورية سبيكة الفضالة إلى إضافة العبارة لما يمكن أن تحققه من فائدة في المستقبل عبر إنشاء مركز خاص لهذه الفئة.

وأشارت إلى وجود 175 مدرسة تخصص برنامجاً لذوي الاحتياجات الخاصة. ولفتت إلى أن الشخص الذي يعاني من صعوبات التعلم لا يعاني من أي إعاقة ذهنية، وإنما يعاني من تأخر في التلقي، وعليه لا ترى مانعاً من إخراج هذه الفئة من دائرة الاحتياجات الخاصة. وعلمت ابنتام الدلال بالقول إن التعديل المقترح لم يضيف شيئاً؛ على اعتبار

أن مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة في القانون يشمل جميع الطلاب الذين يختلفون عن الطلبة العاديين عقلياً أو جسمانياً أو تعليمياً أو اجتماعياً أو انفعالياً، مما يتطلب لهم توفير نوع من الخدمات يختلف عن الطلبة العاديين.

وذهبت رئيس اللجنة الشورية جهاد الفضالة إلى أن مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة يتعلق بحاجة الشخص إلى رعاية خاصة، وأما صعوبات التعلم فيتعلق بوجود مشكلة لدى صاحبها في استخدام اللغة المنطوقة أو المكتوبة على سبيل المثال، وعليه فإن التعديل التشريعي لم يأت بجديد.

ورأى الشوري محمد الخزاعي أن صعوبة التعلم لا تعد نوعاً من الإعاقات، إلا أن من يعاني من هذه المشكلة بحاجة إلى اهتمام خاص.



في انتظار انعقاد جلسة الشورى



جهاد الفضال

تعزيز "مكانة المرأة" في الرد على الخطاب السامي

أكد عدد من الشوريين وهم دلال الزايد وخميس الرميحي وعبدالرحمن جمشير أهمية الإشادة بجهود قرينة جلالة الملك سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في تعزيز مكانة المرأة البحرينية ودعم ريادتها، وتبنيها مناصب عليا في الدولة وذلك بعد وصولها لمقعد رئاسة مجلس النواب.

« وتم الاتفاق على إدراج ذلك ضمن تقرير لجنة الرد على الخطاب السامي لجلالة الملك بافتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس.

لا لخرق خصوصية سكان الجزر الاستثمارية

العريض: كل السواحل يجب أن تكون مشاعة للعامة

رأى الشوري صادق آل رحمة أن مشروع تخصيص 50% من سواحل الجزر الاستثمارية للعامة من شأنه طرد المستثمرين لخرقه الخصوصية التي تتمتع بها هذه الجزر.

وقالت الشورية فاطمة الكوهجي إن تطوير هذه السواحل سيحمل الدولة المزيد من الأعباء المالية. وذكر الشوري بسام البنمحمد أنه مع المقترح من حيث المبدأ، إلا أن تحديد نسبة معينة هو ما ينبغي إعادة النظر فيه. وأشار الشوري أحمد العريض إلى أن كل السواحل يجب أن تكون مشاعة للعامة.



إعادة النظر في النسبة المقترحة